قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٢٩٩ لسنة ٢٠١٢

بالموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٩ بشأن قرض مقدم من الحكومة اليابانية لتمويل تنفيذ مشروع المرحلة الأولى من الخط الرابع لمترو أنفاق القاهرة الكبرى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مـادة وحيـدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٩ بشأن قرض مقدم من الحكومة اليابانية بمبلغ ٣٢,٧١٧ مليار ين يابانى لتمويل تنفيذ مشروع المرحلة الأولى من الخط الرابع لمترو أنفاق القاهرة ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر بالقاهرة فى ٣ رجب سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ٢٤ مايو سنة ٢٠١٢م) .

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

القاهرة فى ١٩ مارس ٢٠١٢

صاحبة السعادة .

السيدة/ فايزة أبو النجا

وزيرة التخطيط والتعاون الدولي

جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أعزز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض ياباني مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيز جهود التنمية فى جمهورية مصر العربية :

١- ستقدم وكالة اليابان للتعاون الدولى (ويشار إليها فيما بعد بـ"جايكا") قرضًا بالين الياباني تصل قيمته إلى اثنين وثلاثين ملياراً وسبعمائة وسبعة عشر مليون ين (٣٢,٧١٧,٠٠٠,٠٠٠ ين) (ويشار إليه فيما بعد بـ"القرض") إلى حكومة جمهورية مصر العربية ، وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان لتنفيذ مشروع المرحلة الأولى من الخط الرابع لمترو أنفاق القاهرة الكبرى (ويشار إليه فيما بعد بـ"المشروع") .

٢- (١) سيتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين حكومة جمهورية مصر العربية والجايكا ، وفى نطاق التفاهم الحالى سينظم اتفاق القرض المشار إليه أحكام وشروط القرض وكذا إجراءات استخدامه ، والذى سيتضمن - ضمن غيره - القواعد التالية :

(أ) ستكون فترة السداد ثلاثين (٣٠) عامًا بعد فترة سماح عشرة (١٠) أعوام ؛

(ب) سيكون سعر الفائدة اثنين من عشرة فى المائة (٢,٠٪) سنويًا ؛

(جـ) دون الإخلال بأحكام الفقرة الفرعية (ب) أعلاه ، وبما أن جزءاً من القرض سيتم إتاحته لتغطية مدفوعات تقدم لاستشارى المشروع ، فإن سعر الفائدة لهذا الجزء سيكون واحداً من المائة فى المائة (١ , ٠ ٪) سنويًا ؛

(د) ستكون فترة السحب ثلاث عشرة (١٣) سنة ، وذلك بعد تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ ؛ و

(هـ) سيتم فرض عمولة على المبالغ غير المسحوبة من القرض بنسبة واحد من عشرة فى المائة (١ , ٠ ٪) سنويًا .

(٢) سيتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد اقتناع الجايكا بجدوى المشروع بما فى ذلك الاعتبارات البيئية له .

(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) (د) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣- (١) سيتاح القرض لتغطية مدفوعات تتم بواسطة الجهة المنفذة المصرية لموردين ومقاولين واستشاريين أو أى منهم من دول المنشأ المصرح لها بالتعامل طبقًا لتلك العقود التى يمكن أن يتم إبرامها بينهم لشراء المنتجات والخدمات (أو أى منهما) المطلوبة لتنفيذ المشروع ، بشرط أن تكون هذه المشتريات قد تمت فى دول المنشأ المصرح لها بالتعامل لمنتجات أنتجت فى ، وخدمات وردت من تلك الدول ، أو أيهما .

(٢) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة فى الحكومتين على نطاق دول المنشأ المصرح لها بالتعامل المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه .

٤- ستضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات والخدمات (أو أى منهما) المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ يتم شراؤها وفقًا لدليل الشراء الخاص بالجايكا ، والذى يتضمن ، ضمن غيره ، إجراءات المناقصة العالمية المتبعة إلا إذا كانت تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٥- فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات المشتراة وفقًا للقرض ، ستمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحرى .

٦- سيمنح الرعايا اليابانيون الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فى جمهورية مصر العربية التسهيلات الضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات (أو أى منهما) المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣

٧- (١) ستعفى حكومة جمهورية مصر العربية الجايكا من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة فى جمهورية مصر العربية على القرض والمتعلقة بالقرض (أو أى منهما) والفائدة الناجمة عنه .

(٢) ستتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الضرورية لضمان أن - فيما عدا ضريبة الدخل الشخصى والضريبة على أرباح الشركات الواجبة الدفع من قبل الموردين والمقاولين والاستشاريين أو أى منهم المنفذين لأعمال فى جمهورية مصر العربية - أية ضرائب والتى يسهل تحديدها وفقًا لعملية التوريد ذات الصلة ، بما فى ذلك الضرائب الجمركية وضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة والمنتجات النهائية والخدمات (أو أى منهما) اللازمة لتنفيذ المشروع أو أى منها فى التعامل المباشر بين الموردين والمقاولين والاستشاريين الرئيسيين أو أى منهم والجهة المنفذة المصرية ، يتم دفعها بواسطة الجهة المنفذة المصرية .

٨- ستتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة نحو :

(أ) ضمان استخدام القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط ؛

(ب) ضمان سلامة الأشخاص المشاركين فى تنفيذ المشروع والحفاظ على سلامتهم ، وكذا سلامة عامة المواطنين فى جمهورية مصر العربية عند إنشاء المرافق واستخدامها بموجب القرض ؛ و

(جـ) ضمان صيانة واستخدام المرافق المنشأة بواسطة القرض على الوجه السليم وبفاعلية للغرض المنصوص عليه فى التفاهم الحالى .

٩- ستمد حكومة جمهورية مصر العربية - عند الطلب - حكومة اليابان والجايكا بـ :

(أ) معلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع ؛ و

(ب) أية معلومات أخرى ذات صلة بالمشروع .

١٠- ستتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم الحالى .

وإنه ليشرفنى أيضًا أن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تأكيداً للتفاهم المذكور أعلاه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقًا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

السيد/ نوريهيرو أوكودا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ١٩ مارس ٢٠١٢

صاحب السعادة ،

السيد/ نوريهيرو أوكودا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت خطاب سعادتكم المؤرخ اليوم والذى ينص على ما يلى :

"أتشرف بأن أعزز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيز جهود التنمية فى جمهورية مصر العربية :

١- ستقدم وكالة اليابان للتعاون الدولى (ويشار إليها فيما بعد بـ"جايكا") قرضًا باليين اليابانى تصل قيمته إلى اثنين وثلاثين ملياراً وسبعمائة وسبعة عشر مليون ين (٣٢,٧١٧,٠٠٠,٠٠٠ ين) (ويشار إليه فيما بعد بـ"القرض") إلى حكومة جمهورية مصر العربية ، وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان لتنفيذ مشروع المرحلة الأولى من الخط الرابع لمترو أنفاق القاهرة الكبرى (ويشار إليه فيما بعد بـ"المشروع") .

٢- (١) سيتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين حكومة جمهورية مصر العربية والجايكا ، وفى نطاق التفاهم الحالى سينظم اتفاق القرض المشار إليه أحكام وشروط القرض وكذا إجراءات استخدامه ، والذى سيتضمن - ضمن غيره - القواعد التالية :

(أ) ستكون فترة السداد ثلاثين (٣٠) عامًا بعد فترة سماح عشرة (١٠) أعوام ؛

(ب) سيكون سعر الفائدة اثنين من عشرة فى المائة (٠,٢٪) سنويًا ؛

(جـ) دون الإخلال بأحكام الفقرة الفرعية (ب) أعلاه ، وبما أن جزءاً من القرض سيتم إتاحته لتغطية مدفوعات تقدم لاستشارى المشروع ، فإن سعر الفائدة لهذا الجزء سيكون واحداً من المائة فى المائة (٠,٠١٪) سنويًا ؛

(د) ستكون فترة السحب ثلاث عشرة (١٣) سنة ، وذلك بعد تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ ؛ و

(هـ) سيتم فرض عمولة على المبالغ غير المسحوبة من القرض بنسبة واحد من عشرة فى المائة (٠,١٪) سنويًا .

(٢) سيتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد اقتناع الجايكا بجدوى المشروع بما فى ذلك الاعتبارات البيئية له .

(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) (د) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣- (١) سيتاح القرض لتغطية مدفوعات تتم بواسطة الجهة المنفذة المصرية لموردين ومقاولين واستشاريين أو أى منهم من دول المنشأ المصرح لها بالتعامل طبقًا لتلك العقود التى يمكن أن يتم إبرامها بينهم لشراء المنتجات والخدمات (أو أى منهما) المطلوبة لتنفيذ المشروع ، بشرط أن تكون هذه المشتريات قد تمت فى دول المنشأ المصرح لها بالتعامل لمنتجات أنتجت فى ، وخدمات وردت من تلك الدول ، أو أيهما .

(٢) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة فى الحكومتين على نطاق دول المنشأ المصرح لها بالتعامل المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه .

٤- ستضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات والخدمات (أو أى منهما) المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣ يتم شراؤها وفقًا لدليل الشراء الخاص بالجايكا ، والذى يتضمن ، ضمن غيره ، إجراءات المناقصة العالمية المتبعة إلا إذا كانت تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٥- فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات المشتراة وفقًا للقرض ، ستمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحرى .

٦- سيمنح الرعايا اليابانيون الذين قد يحتاج إلى خدماتهم فى جمهورية مصر العربية التسهيلات الضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات (أو أى منهما) المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٣

٧- (١) ستعفى حكومة جمهورية مصر العربية اليابان من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة فى جمهورية مصر العربية على القرض والمتعلقة بالقرض (أو أى منهما) والفائدة الناجمة عنه .

(٢) ستتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الضرورية لضمان أن - فيما عدا ضريبة الدخل الشخصى والضريبة على أرباح الشركات الواجبة الدفع من قبل الموردين والمقاولين والاستشاريين أو أى منهم المنفذين لأعمال فى جمهورية مصر العربية - أية ضرائب والتى يسهل تحديدها وفقًا لعملية التوريد ذات الصلة ، بما فى ذلك الضرائب الجمركية وضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة والمنتجات النهائية والخدمات (أو أى منهما) اللازمة لتنفيذ المشروع أو أى منها فى التعامل المباشر بين الموردين والمقاولين والاستشاريين الرئيسيين أو أى منهم والجهة المنفذة المصرية ، يتم دفعها بواسطة الجهة المنفذة المصرية .

٨- ستتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة نحو :

(أ) ضمان استخدام القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط ؛

(ب) ضمان سلامة الأشخاص المشاركين فى تنفيذ المشروع والحفاظ على سلامتهم ، وكذا سلامة عامة المواطنين فى جمهورية مصر العربية عند إنشاء المرافق واستخدامها بموجب القرض ؛ و

(جـ) ضمان صيانة واستخدام المرافق المنشأة بواسطة القرض على الوجه السليم وبفاعلية للغرض المنصوص عليه فى التفاهم الحالى .

٩- ستمد حكومة جمهورية مصر العربية - عند الطلب - حكومة اليابان والجايكا بـ :

(أ) معلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع ؛ و

(ب) أية معلومات أخرى ذات صلة بالمشروع .

١٠- ستتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم الحالى .

وإنه ليشرفنى أيضًا أن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تأكيداً للتفاهم المذكور أعلاه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقًا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية" .

وإنه ليشرفنى أن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية المفهوم الوارد فى خطاب سعادتكم ، وأوافق على أن يشكل خطاب سعادتكم وهذا الخطاب بالرد اتفاقًا بين الحكومتين يدخل حيز النفاذ من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

فايزة أبو النجا

وزيرة التخطيط والتعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم ٢١ لسنة ٢٠١٢

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم (٢٩٩) ، الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢٤ ، بالموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، الموقعة بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٩ ، بشأن قرض مُقدم من الحكومة اليابانية لتمويل تنفيذ مشروع المرحلة الأولى من الخط الرابع لمترو أنفاق القاهرة الكبرى ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٤ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

تُنشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، الموقعة بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٩ ، بشأن قرض مُقدم من الحكومة اليابانية لتمويل تنفيذ مشروع المرحلة الأولى من الخط الرابع لمترو أنفاق القاهرة الكبرى .

ويُعمل بهذه الخطابات اعتباراً من ٢٠١٢/٨/٢٦

صدر بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٣

وزير الخارجية

محمد كامل عمرو